

Distr.: General
1 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها التاسعة والستين عن تنفيذ هذا القرار. ويستخدم هذا التقرير فقر الدخل الشديد باعتباره وحدة التحليل الرئيسية ليناقد التقدم المحرز في القضاء على الفقر والتحديات التي تواجهه ويعرض بعض اعتبارات السياسة العامة. ويسلط الضوء أيضاً على آخر ما اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في هذا المجال ويقترح عدداً من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٥، المتخذ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ذات الصلة بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وانبثقت فكرة إعلان العقد من الشواغل بشأن تفاوت التقدم المحرز في الحد من الفقر داخل المناطق وفيما بينها، والزيادة المستمرة في عدد الفقراء في بعض البلدان. وفي معرض تحديد استراتيجية تنفيذ العقد، وضعت خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة شددت على "العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" بغية تعزيز الاتساق والتآزر في الأنشطة المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في مجالات العمالة وتوفير العمل اللائق.

٢ - ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في القضاء على الفقر والتحديات التي تواجه ذلك في سياق أهداف العقد الثاني وخطة العمل المتصلة به على نطاق المنظومة. ورغم أن التقرير يركز على مقياس الفقر المدقع وهو ١,٢٥ دولار في اليوم، فإنه يتناول مدى ما يتسم به الفقر من تعقيد، وخاصة في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه القضاء عليه والاستراتيجيات المستخدمة في سبيل تحقيق ذلك. ويختتم التقرير لذلك بتسليط الضوء على مزيج من تدابير السياسة العامة التي أثبتت فعاليتها في الحد من الفقر باتباع نهج متعدد الأبعاد. ويعرض التقرير أيضا لمحة عامة عن الأنشطة الأخيرة التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة فيما يتصل بالعقد الثاني.

ثانيا - التقدم المحرز حاليا في القضاء على الفقر

٣ - على الصعيد العالمي، تحقق دول العالم الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ففي عام ١٩٩٠، كان يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في فقر مدقع؛ وبحلول عام ٢٠١٠، انخفضت نسبة الفقر المدقع إلى ٢٢ في المائة^(١). ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوت في التقدم المحرز. ومن الأهمية بمكان فهم الاتجاهات والعوامل التي تؤثر فيها لكي يمكن المساعدة على تحقيق مزيد من النجاح العريض القاعدة وتجنب أي تراجع محتمل في سير تلك الاتجاهات.

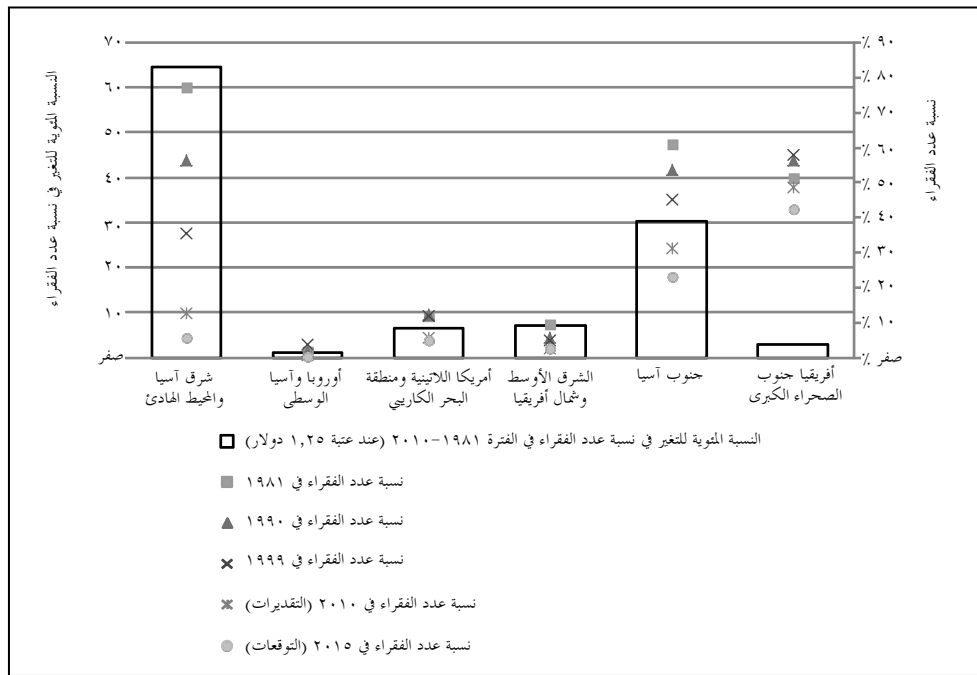
(١) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (نيويورك، ٢٠١٤).

٤ - ويبيّن الشكل أدناه التغيرات في معدل انتشار الفقر (وتوقعاته) المقاسة بنسبة عدد الفقراء عند خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار للمناطق النامية في الفترة ١٩٨١-٢٠١٥. ومع اضطلاع الصين بدور ريادي، تحققت أكبر المكاسب في الحد من الفقر خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٠ في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وشهدت المنطقة انخفاضاً في نسبة عدد الفقراء بنحو ٦٥ نقطة مئوية خلال تلك الفترة^(٢). ويعزى التقدم الهام في الصين إلى ما حقته قطاعات الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية العالية من نمو سريع ومستدام وحافل بفرص العمل. وفيما شهد الكثير من البلدان أيضاً في العالم النامي نمواً اقتصادياً مستداماً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فلم يجرز سوى عدد قليل منها مستوى النمو الذي أحرزته الصين، ولا تزال بلدان أقل تحقق نمواً في القطاعات التي تستوعب اليد العاملة.

٥ - وأحرزت جنوب آسيا أيضاً تقدماً كبيراً في الحد من معدل انتشار الفقر، فقد تمكنت من خفض نسبة عدد الفقراء لديها بمقدار ٣٠ نقطة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تحقق المنطقة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ يتوقع خفض نسبة عدد الفقراء إلى نحو ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بالمقارنة مع ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وفيما أحرز بعض المكاسب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ظلت نسبة عدد الفقراء فيها من أعلى المعدلات في المناطق النامية، إذ انخفضت من ٥٦,٥ في المائة إلى ٤٨,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. ومع ذلك، يتوقع البنك الدولي حدوث تسارع طفيف في الحد من الفقر في المنطقة. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، يتوقع أن تنخفض نسبة عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٦ نقاط مئوية أخرى لتصل إلى أدنى حد لها في المنطقة وهو ٤٢ في المائة^(٢).

(٢) البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٤ (World Development Indicators 2014) (واشنطن العاصمة، ٢٠١٤).

التغيرات في نسبة عدد الفقراء بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١٥



المصدر: شبكة إحصاء الفقر في البنك الدولي (PovcalNet) ومؤشرات التنمية في العالم لعام ٢٠١٤ (World Development Indicators 2014).

٦ - ورغم التقدم المدهش في تخفيض معدل انتشار الفقر على الصعيد العالمي، فإن التقدم في خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لا يبعث على التفاؤل بنفس القدر. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر من ١,٩ بليون نسمة إلى ١,٢ بليون نسمة، حيث حظيت الصين بالسواد الأعظم من ذلك الانخفاض^(١) و^(٢). ورغم المكاسب التي تحققت في خفض معدل انتشار الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد استمر عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في النمو وارتفع إلى ٤١٤ مليوناً في عام ٢٠١٠. غير أنه في ظل التوقع بحدوث تسارع في خفض معدل انتشار الفقر في المنطقة، فمن المتوقع أن ينخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى ٤٠٨ ملايين نسمة في عام ٢٠١٥^(٣).

٧ - وفي عام ٢٠١٠، كان أكثر من ثلثي أفقر سكان العالم يعيشون في خمسة بلدان تكتظ بالسكان هي بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصين، ونيجيريا، والهند، مع تركيز ما يقرب من ثلث عددهم في الهند وحدها^(١). وقد شهدت ثلاثة من هذه البلدان الخمسة وهي الهند والصين ونيجيريا نمواً اقتصادياً إيجابياً في العقود الماضية بحيث أصبحت

الآن بلدانا متوسطة الدخل وأطرافاً ذات دور متنامٍ في الاقتصاد العالمي. وهذه الظاهرة، المقترنة بالبطء النسبي في معدل الحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذات الاقتصاد المتنامي، توجه مزيداً من الاهتمام للطابع المتعدد الأبعاد والديناميكي للفقر.

٨ - ومن المهم فهم ديناميات الفقر وأبعاده الكثيرة من أجل العمل على الحد منه بشكل فعال ومستدام. وبالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، يجب أن تركز جهود القضاء على الفقر على بناء القدرات على مستوى الفرد والمجتمع المحلي، وضمان تكافؤ الفرص بإدخال تحسينات على مجالات من قبيل التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي. وهكذا فقد أسهم الحصول على عمل لائق، وسيسهم، بدور هام في إحراز التقدم، وكذلك في تعزيز تنمية الموارد البشرية في صفوف جميع الفئات الاجتماعية. وهذا ما ينطوي على ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والأصول الإنتاجية، والائتمان، وإعمال الحقوق الفردية والجماعية.

ثالثاً - التحديات التي تواجه القضاء على الفقر

ألف - تحديات العمالة

٩ - تعتبر العمالة محركاً رئيسياً للقضاء على الفقر. ومع ذلك فإن الآثار الطويلة الأجل للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتباطؤ انتعاش الاقتصاد العالمي وتفاوتاته لا تزال تؤثر سلباً على أسواق العمل في كثير من البلدان. ورغم وجود بعض الدلائل المشجعة على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، فلا تزال البلدان النامية متضررة من بطء النمو في التجارة الدولية ومن زيادة القيود المفروضة على الحصول على التمويل الدولي. ولم يكن التحسن الذي حدث مؤخراً في الاقتصاد العالمي كافياً للتغلب على الاختلالات في أسواق العمل الرئيسية التي أقيمت في السنوات الأخيرة. وفي البلدان المتقدمة النمو تعد الوتيرة الحالية لتهيئة فرص العمل أضعف من أن تخفض نسبة البطالة بدرجة كبيرة، ونتيجة لذلك، يظل الباحثون عن عمل بدون عمل لفترات أطول بكثير. وبناء عليه، يستمر عدد العمال العاطلين عن العمل والمثبطين في الارتفاع. وبالمثل، فإن عدم حدوث أي تحول هيكلي في أفريقيا وغيرها من المناطق الأقل نمواً حال دون التوسع في فرص العمل في قطاعات الصناعة والخدمات القائمة على كثافة اليد العاملة.

١٠ - وتشير التقديرات الأخيرة التي قدمتها منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة العالمي بقي عند ٦ في المائة ولم يتغير منذ عام ٢٠١٢^(٣). وبلغ عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم ٢٠٢ مليون شخص، أي بزيادة قدرها ٥ ملايين شخص عما كان عليه في العام السابق. ولا تنمو فرص العمل سريعا بما يكفي لاستيعاب تزايد القوة العاملة. وتتركز معظم الزيادة في البطالة العالمية في شرق آسيا وجنوبها، وتمثل ارتفاعا بنحو ٤٥ في المائة في نسبة الباحثين عن العمل، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا. وأضافت أمريكا اللاتينية عددا يقل عن ٥٠.٠٠٠ من العاطلين الجدد عن العمل إلى أعداد نظرائهم على الصعيد العالمي.

١١ - وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة القوة العاملة العاطلة عن العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو والاتحاد الأوروبي ٨,٦ في المائة أي أعلى بنسبة ٣ في المائة عما كانت عليه قبل الأزمة. ولا يزال أعلى معدلات البطالة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط حيث بلغ ١٢,٢ في المائة و ١٠,٩ في المائة على التوالي، مما يشير إلى عدم حدوث أي تغير كبير بالمقارنة مع العام السابق.

١٢ - وعموما، لا تزال الفجوة في تهيئة وظائف على الصعيد العالمي آخذة في الاتساع. وفي عام ٢٠١٣ ضمت هذه الفجوة ٦٢ مليون شخص، ويرجح أن ينضم ١٣ مليون شخص آخر إلى صفوف العاطلين عن العمل في العالم بحلول عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، استفحل معدل البطالة في الأجل الطويل في كثير من البلدان المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو. وتخلف البطالة في الأجل الطويل آثارا سلبية على سرعة انتعاش سوق العمل، نظرا لأن العاطلين عن العمل في الأجل الطويل يواجهون صعوبات أكبر في العثور على عمل. كما أنها تفرض ضغوطا إضافية ترهق الميزانية العامة في البلدان التي تقدم استحقاقات البطالة.

١٣ - وفيما لا يزال ارتفاع معدل البطالة يشكل أكبر تحد تواجهه البلدان المتقدمة النمو، تواصل العمالة الناقصة والعمالة غير الرسمية تهديد الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في البلدان النامية. ورغم إحراز قدر من التقدم في الحد من الفقر في أوساط العمال، فلا تزال مستويات فقرهم مرتفعة إلى درجة غير مقبولة. ففي عام ٢٠١٣، كان يعيش نحو ٣٧٥ مليون عامل مع أسرهم على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، بالمقارنة مع ٦٠٠ مليون عامل في أوائل القرن الحادي والعشرين. وكان ٨٣٩ مليون عامل تقريبا يعيشون على أقل

(٣) ILO, *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?* (Geneva, 2014).

من دولارين في عام ٢٠١٣^(٣). وقد تباطأ التقدم في الحد من الفقر في أوساط العمال منذ عام ٢٠٠٧ في وسط أوروبا وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وكذلك في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استمر عدد العمال الفقراء في الارتفاع. وفي عام ٢٠١٣ انخفض عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٢,٧ في المائة فقط على الصعيد العالمي.

١٤ - والعمالة المستضعفة والعمالة غير الرسمية هي السبب الرئيسي لفقر العمال. وارتفع عدد الذين يعملون في ظروف تضعهم في وضع مستضعف بنحو ١ في المائة في عام ٢٠١٣، أي أعلى بكثير من نسبة ٠,٢ في المائة التي مثلت معدل النمو خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية. ولا تزال العمالة غير الرسمية هي السائدة في البلدان النامية، كما أن التحسينات في نوعية العمل تسير بخطى وثيدة، وهذا ما يعني أن عددا أقل من العمال الفقراء يخرج من دائرة الفقر.

١٥ - ولا بد من إخراج مزيد من العمال من نطاق العمالة غير الرسمية من أجل تحسين ظروف العمل وإدراج الإيرادات الضريبية التي تحتاجها الحكومات لتعزيز نظم الرعاية الاجتماعية. ويتطلب تحقيق مزيد من التحسينات إخراج العمال من مجال العمل غير الرسمي والمستضعف وكفالة تمتعهم بظروف عمل لائقة. وهذا أمر ذو أهمية بالغة في مكافحة الفقر على نحو مستدام، لا سيما في المناطق النامية.

١٦ - وبالإضافة إلى ما تخلفه تحديات العمالة تلك من آثار مباشرة على الرفاه الفردي، فإنها تتحد لتضعف الطلب العالمي على المواد الاستهلاكية، مما لذلك من عواقب سلبية على النمو في السوق العالمية. وهذا ما سوف يجعل عملية الحد من الفقر أكثر صعوبة.

باء - بطالة الشباب

١٧ - لا يزال الشباب يتأثر بزيادة البطالة على نحو غير متناسب. وكان نحو ٧٤,٥ مليون من الشباب عاطلين عن العمل في عام ٢٠١٣، وذلك أكثر من عام ٢٠١٢ بنحو مليون شاب. وبلغ معدل بطالة الشباب في العالم ١٣ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ضعف معدل البطالة العام في العالم ويفوق ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين الكبار.

١٨ - وقد تضاعفت فرص العمل المتاحة للشباب في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا. ولوحظ أعلى معدل بطالة بين الشباب في الشرق الأوسط، حيث بلغ معدل العاطلين عن العمل بين الشباب ٢٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٣. وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب ارتفاعا كبيرا أيضا في أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، وجنوب شرق

آسيا، وشمال أفريقيا، وكذلك في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب أوروبا. وشهدت الاقتصادات المتقدمة النمو والاتحاد الأوروبي أكبر زيادة في معدلات البطالة بين الشباب في الفترة بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٣، ارتفعت البطالة بشكل أكبر لتطال ١٨,٣ في المائة من القوة العاملة الشابة^(٣).

١٩ - ويواجه العديد من الشباب صعوبات في إيجاد عمل بسبب عدم التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل. وتثبط محدودية فرص العمل المتاحة للشباب عزيمتهم، ولذلك يواصلون التسرب من سوق العمل. ويضطرون إلى البحث عن فرص بديلة دون مستوى مهاراتهم، وقبول وظائف منخفضة الأجور تقل أو تنعدم فيها فرص الترقية وتفتقر إلى الاستقرار الوظيفي. ويمكن أن يطيل هذا الاتجاه أمد انتعاش سوق العمل، مما يقوض التقدم المحرز في القضاء على الفقر.

جيم - ازدياد عدم المساواة

٢٠ - يشكل تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها تهديدا رئيسيا للقضاء على الفقر. وفي حين أن قدرا من عدم المساواة مقبول باعتباره ضروريا للكفاءة الاقتصادية، أثبت تفاقم عدم المساواة أو ارتفاعه باستمرار أنه مضر بالقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية بصورة عامة. وتزيد الدرجة العالية من عدم المساواة من صعوبة الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدرجة من عدم المساواة، سواء في الدخل أو الرفاه الاجتماعي، تضعف آثار النمو الاقتصادي على الحد من الفقر.

٢١ - ويمكن أيضا لتفاوت الدخل بصورة خارجة عن نطاق السيطرة أن يغذي أو يخلق مظالم اجتماعية واقتصادية، ويقيم مصائد فقر تلحق الضرر بقطاعات كاملة من المجتمع على مدى أجيال. وتظهر الأدلة المستقاة من ٢٢ بلدا، في مختلف أنحاء أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، أن تزايد تفاوت الدخل في فترة زمنية معينة يرتبط بتناقص تنقل الدخل بين الأجيال. وفي البرازيل وبيرو والصين، وهي من بين البلدان ذات أعلى مستويات تفاوت في الدخل (حسب معامل جيني)، يحدد مستوى دخل والدي الطفل أكثر من نصف دخله. وعلى سبيل المقارنة، فإنه في الدانمرك وفنلندا والنرويج، وهي البلدان الثلاثة ذات أعلى مستوى من المساواة في توزيع الدخل، تشير التقديرات إلى أن دخل الوالدين يؤثر على دخل الأطفال بأقل من ٢٠ في المائة^(٤). ويشير توارث الوضع الاقتصادي هذا من جيل إلى آخر إلى

(٤) Miles Corak, "Inequality from generation to generation: the United States in comparison", in *The Economics of Inequality, Poverty, and Discrimination in the 21st Century*, Robert Rycroft, ed. (Santa Barbara, California, ABC-CLIO, LLC, 2013).

استنتاج هام واحد. ففي البلدان التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، تحد عدم المساواة في النتائج من فرص الأجيال الشابة. وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى سياسات تكسر حلقة توارث الفقر وعدم المساواة من جيل إلى جيل.

٢٢ - ومع ذلك، فقد أصبح تزايد التفاوت الاقتصادي اتجاها سائدا ومستمرا على الصعيد الوطني. ففي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، ارتفع التفاوت في الدخل في ٣٠ من بين ٤٤ من الاقتصادات المتقدمة النمو التي توافرت بيانات عنها (٦٨ في المائة)، وفي ٣٥ من بين ٨٦ من الاقتصادات النامية (٤٠ في المائة). وبالمثل، ففي حين أن ١٨ في المائة من البلدان المتقدمة النمو التي توافرت بيانات عنها أظهر اتجاها متناقصا في تفاوت الدخل خلال هذه الفترة، فقد أظهر ٥٠ في المائة من البلدان النامية اتجاها متناقصا^(٥). وتنطوي هذه الاتجاهات على تهديد وعلى بُشْرَى على السواء. فتزايد عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يهدد نمو واستقرار السوق العالمية، مما يقوض الحد من الفقر على الصعيد العالمي. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض عدم المساواة في البلدان النامية يشير إلى أن جزءا من الحل المتعلق بالقضاء على الفقر يمكن أن يوجد في السياسات والبرامج المنفذة في المناطق نفسها التي يشكل الفقر تحديا أكبر فيها.

٢٣ - ولا تزال أوجه عدم المساواة في التعليم تشكل تحديا خطيرا للقضاء على الفقر. ويشكل التحصيل العلمي مكونا مهما من مكونات التنمية البشرية، فهو يساعد في تمكين الأفراد من المشاركة على نحو أكمل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويؤثر التعليم تأثيرا شديدا على قدرة الشخص الاقتصادية في المستقبل. ويؤثر أيضا التعليم، في حد ذاته أو من خلال علاقته بالعمل والدخل، في الصحة والجوانب الأخرى لرفاه الفرد وفرص الحياة. وكمتوسط عالمي، تشير التقديرات إلى أن سنة واحدة من التعليم المدرسي يمكن أن تزيد الدخل بنسبة ١٠ في المائة، وإذا أكملت جميع النساء التعليم الثانوي سينخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٩ في المائة. وبصورة أكثر مباشرة، إذا خرج جميع الطلبة في البلدان ذات الدخل المنخفض من المدارس ولديهم مهارات القراءة الأساسية، فيمكن الحد من الفقر على الصعيد العالمي بنسبة ١٢ في المائة^(٦).

(٥) مسائل عدم المساواة: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 13.IV.2).

(٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع"، تقرير الرصد العالمي للتعليم من أجل الجميع ٢٠١٣-٢٠١٤. اليونسكو (باريس، ٢٠١٤).

٢٤ - ولا تزال أوجه عدم مساواة كبيرة في الحصول على التعليم وفي نتائج التعلم قائمة بين البلدان وداخلها. ويحظى أغنياء الحضر بفرص أفضل للانتظام في الدراسة وإتمامها، وتتسع الفوارق بشكل خاص في التعليم قبل الابتدائي وفي التعليم الثانوي والعالي^(٧).

٢٥ - وفي العقود الثلاثة الماضية، تحسنت إمكانية الحصول على التعليم إلى حد كبير. وفي الفترة بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠١١، انخفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بنحو ٥٠ في المائة، حتى مع التباطؤ الكبير بعد عام ٢٠٠٨. ويعد نوع الجنس والإعاقة والثروة والموقع من علامات الضعف بالغة الأهمية في مجال التحصيل العلمي، وتشعر الفتيات في المناطق الريفية الفقيرة بوطأة الحرمان، ولا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل. وإذا أخذنا إتمام التعليم الثانوي الأدنى كمثال، فقد وصل في البلدان ذات الدخل المنخفض معدل إتمام الدراسة لدى الخمس الأفقر من السكان في عام ٢٠١٠ إلى ١٤ في المائة فقط، في حين وصل لدى الخمس الأغنى إلى ٦١ في المائة. وبالمثل، بلغ متوسط الانتظام في المدارس لدى أغنى الشباب الذكور في المناطق الحضرية، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة، في البلدان ذات الدخل المنخفض، ٩ سنوات ونصف، وبلغ المتوسط في بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ١٢ سنة. وعلى العكس من ذلك، فإن أفقر الشابات الريفيات انتظمن في المدارس، في المتوسط، لمدة تقل عن ٣ سنوات في المجموع في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط^(٨).

٢٦ - ويتفاقم التحدي المتعلق بالتحصيل العلمي وما له من أثر على الحد من الفقر نتيجة عدم التصدي بقدر كاف للأمية بين الكبار. وهناك حوالي ٧٧٤ مليون أمي من الراشدين اليوم، أي بانخفاض نسبته ١ في المائة فقط على مدى عقد من الزمن. ويعمل نوع الجنس والثروة والموقع مرة ثانية كعوامل تفاقم المشكلة، وتعاني المرأة الريفية الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا من أكبر قدر من الحرمان^(٩).

دال - تغير المناخ والفقر

٢٧ - يخلّف تغير المناخ عواقب كبيرة على الفقراء في شتى أنحاء العالم. ويمثل تدهور النظم الإيكولوجية وزيادة احتمال حدوث الظواهر المناخية الشديدة، مثل حالات الجفاف والفيضانات والعواصف الساحلية وفقدان الإنتاجية الزراعية، تهديدات محددة تواجه البلدان والمجتمعات المحلية الفقيرة. وقد أعاق تغير المناخ بالفعل سبل كسب الفقراء لعيشهم، فعلى

(٧) انظر المناقشات المتعلقة بالفوارق في مجال التحصيل العلمي في مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٤، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤، و "التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع".

سبيل المثال، أدت حالات الجفاف إلى فقد المحاصيل، وأثرت زيادة ملوحة الأراضي الزراعية في المناطق المنخفضة على غلة المحاصيل، وأدى تواتر الظواهر المناخية الرئيسية، مثل الأعاصير المدارية والأعاصير والفيضانات المفاجئة، إلى اختلال مصادر الدخل الهشة الأخرى. ويعد الأشخاص الذين يعانون من الفقر أقل قدرة على التأهب للأزمات المتصلة بالمناخ ومواجهتها. وعلى هذا النحو، فإن اعتلال الصحة نتيجة تلوث الهواء والمياه، وانعدام الأمن الغذائي والجوع بسبب حالات فقد المحاصيل، والإصابات أو الوفيات الناجمة عن الظواهر المناخية الرئيسية، تشكل تحديات شديدة على نحو خاص للأشخاص الذين يعيشون في فقر. ويزيد هذا الضعف والتعرض للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي من تقييد قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الحفاظ على المكاسب المحققة في مجال الحد من الفقر.

٢٨ - وسيتعرض تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر للتهديد بشكل متزايد بسبب التغير المتوقع في المناخ. ومن خلال دراسة عدة سيناريوهات محتملة، تشير التقديرات الواردة في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣^(٨) إلى أن زيادة التدهور البيئي من شأنه أن يزج بعدد إضافي يبلغ ١,٩ بليون شخص في دائرة الفقر المدقع الناجم عن انخفاض الدخل بحلول عام ٢٠٥٠، ويمنع أكثر من ٨٠٠ مليون شخص آخرين من الخروج من دائرة الفقر المدقع الناجم عن انخفاض الدخل. ويستند هذا التقدير إلى سيناريو "كارثة بيئية"، ترجع عواملها إلى الآثار الضارة المتوقعة للاحتراز العالمي على الإنتاج الزراعي وعلى الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة والتلوث. وقد كان أثر تغير المناخ على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي كبيرا بالفعل. وفي عام ٢٠١١ وحده، أدت الكوارث الطبيعية المتصلة بالزلازل وأمواج تسونامي والانهيارات الأرضية وهبوط التربة إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة وأضرار بقيمة إجمالية قدرها ٣٦٥ بليون دولار، بما في ذلك فقدان نحو مليون شخص منازلهم. ونتيجة لتلك الآثار، غالبا ما تجبر الأسر المعيشية الأكثر فقرا، والتي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ العالمي، على بيع الموجودات، وتناول كميات أقل وأرخص وذات قيمة غذائية أقل من الطعام، والاقتراض بتكلفة عالية، مما يزيد من تقويض إمكانيات ازدهارهم على المدى الطويل.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هضبة الجنوب: التقدم البشري في عالم متنوع (نيويورك، ٢٠١٣).

رابعاً - الأولويات في مجال السياسات

٢٩ - على الرغم من التحديات المستمرة، أظهرت التجارب القطرية الناجحة أنه من خلال الخليط الملائم من السياسات يمكن القضاء على الفقر. ويعد النمو مهماً في جهود القضاء على الفقر، ولكن النمو وحده ليس كافياً. ويلزم للنمو الاقتصادي أن يكون مستداماً ومنصفاً وشاملاً للجميع. ومن شأن هذا النوع من النمو أن يخلق فرص العمل اللائق لجميع قطاعات المجتمع ويدعم فرص تحسين التنمية البشرية ويحد من التدهور البيئي وآثاره.

ألف - تعزيز النمو الشامل للجميع والحافل بفرص العمل

٣٠ - النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمنصف والمستدام هو شرط ضروري للحد من الفقر وعدم المساواة، ويشكل تحدياً خطيراً على مستوى السياسات. ويستلزم هذا النمو قبل كل شيء تبني تحول هيكلي يؤدي إلى خلق فرص عمل كافية لقوة عاملة سريعة النمو. والاستراتيجيات الإنمائية التي تعظم أهمية التحرير الاقتصادي لا تكفي لتحقيق تلك الأهداف. والافتراض القائل بأن النمو الاقتصادي يترجم تلقائياً إلى مكاسب مشتركة في مجال العمالة والدخل والرفاه أصبح عرضة للتفنيد بشكل متزايد. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من الاستراتيجيات الإنمائية هو تحسين مستويات المعيشة، بما في ذلك القضاء على الفقر. وقد كان التغيير الهيكلي الذي يشجع على زيادة الإنتاجية في شتى قطاعات الاقتصاد (بما في ذلك الصناعة والخدمات والاقتصاد الريفي) محركاً رئيسياً وراء النمو المستدام والشامل، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر في البلدان النامية. وبالتالي، فإن السياسات الرامية إلى تعزيز التحول الإنتاجي والتغيير الهيكلي أمر لا غنى عنه.

٣١ - وفي حين لا توجد وصفة سياسة وحيدة يمكن أن تكفل عملية التحول نحو نمط نمو أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة، فإن اتساق الأهداف المنشودة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية قد أظهر فعاليته. وسيطلب تعزيز هذه الأهداف تحسين الاتساق في السياسات، وذلك من خلال إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية الإنمائية في اتجاه إيجاد فرص العمل اللائق. ويجب أن تقترن تلك الجهود بتدابير حماية اجتماعية قوية واستثمارات كافية في تنمية الموارد البشرية ترمي إلى القضاء على العوامل الدافعة الرئيسية للفقر وعدم المساواة والاستبعاد.

باء - الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والاستثمارات في التنمية البشرية

٣٢ - أثبتت سياسات الحماية الاجتماعية فعاليتها في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية التدخلات في سوق العمل و/أو الضمان الاجتماعي و/أو المساعدة الاجتماعية النقدية أو العينية أو تخرج بين هذه التدابير، ويمكن أن تؤدي دوراً محفزاً على التحوّل في مجال المساهمة في النمو الشامل والمستدام على المدى الطويل، وأن تعزز في الوقت نفسه القدرة على مواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وفي البلدان المتقدمة النمو، تشير التقديرات إلى أن مستويات الفقر وعدم المساواة تبلغ تقريباً نصف المستويات التي يمكن أن تُتوقّع في حالة عدم وجود هذه السياسات. وفي بعض الاقتصادات النامية، تبدي برامج الحماية الاجتماعية التي تخرج بين دعم الدخل الممنوح للفئات الفقيرة والضعيفة وتعزيز فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، قدرةً مماثلةً على الحد من الفقر؛ وفي البلدان التي تستفيد فيها فئات واسعة من السكان من تحويلات الدخل، تساعد البرامج أيضاً على الحد من عدم المساواة. وفي فترة زمنية قصيرة جداً، توسع نطاق تلك البرامج ليشمل أكثر من ٣٠ بلداً، وهي تساهم في إخراج الناس من دائرة الفقر^(٩).

٣٣ - وبالرغم من البدء السريع في تنفيذ برامج التحويلات النقدية، يظل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الأساسية تحدياً إنمائياً كبيراً بالنسبة للعديد من البلدان في السنوات المقبلة. إذ لا يستفيد نحو ٨٠ في المائة من سكان العالم من الحماية الاجتماعية الشاملة ولا تتاح لثلث السكان تقريباً فرص الوصول إلى المرافق الصحية أو الحصول على الخدمات الصحية، أو لا تتاح لهم فرص كافية لذلك^(١٠). وفي البلدان ذات المعدلات العالية من العمالة غير الرسمية، لا تشمل نُظم الحماية الاجتماعية القائمة على خطط دفع الاشتراكات أشد الفئات ضعفاً. ولذلك، فإن مواصلة الاستثمار في نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة وفي توفير الخدمات الاجتماعية العامة مسألة بالغة الأهمية.

(٩) في الآونة الأخيرة، زادت بلدان مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند في حجم التحويلات الموجودة؛ في حين أن بلدانا أخرى، مثل إثيوبيا والفلبين وملاوي، وسعت نطاق التغطية داخل البرامج المتاحة.

(١٠) Michael Cichon, "The social protection floors recommendation, 2012 (No. 202): can a six-page document change the course of social history?" *International Social Security Review*, vol. 66, No. 3-4, (July-December 2013), pp. 21-43.

٣٤ - وتبين تجارب توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل^(١١) أن المستويات الأساسية للحماية الاجتماعية ميسورة التكلفة في أي مرحلة تقريبا من مراحل التنمية الاقتصادية^(١٢). واتخذ الكثير من البلدان المنخفضة الدخل خطوات صوب إنشاء حد أدنى من الحماية الاجتماعية وتوسيع نظم الضمان الاجتماعي الموجودة، ودعمت اتخاذ هذه الخطوات زيادة في الموارد العامة المخصصة للخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية. فعلى سبيل المثال، استخدمت موزامبيق، من خلال إعادة تخصيص النفقات العامة، الوفورات المحققة من الإنهاء التدريجي لإعانة لدعم الوقود، لتمويل حدها الأدنى للحماية الاجتماعية. وتقوم منغوليا بتمويل استحقاقات تُدفع لجميع الأطفال عن طريق تحصيل ضريبة على صادرات النحاس، وتمول بوليفيا معاشات تقاعدية لجميع كبار السن من خلال فرض ضريبة على إنتاج الغاز. وتقوم البرازيل والصين بالمثل بتوسيع نطاق الاستفادة من المعاشات في المناطق الريفية عن طريق زيادة الضرائب العامة. وقامت بلدان أخرى، مثل تايلند وجنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا، بتوسيع نطاق برامجها للحماية الاجتماعية من خلال الزيادة في اشتراكات الضمان الاجتماعي^(١٣).

٣٥ - وتبين أن السياسات الإنمائية التي تهدف إلى توفير حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم وضمانات الدخل من خلال الحماية الاجتماعية تنتج مجتمعات سكانها أفضل صحة وأكثر إنتاجا ويتمتعون بقدر أكبر من المساواة. وتمثل الحماية الاجتماعية استثمارا في التنمية البشرية للبلد، مما يساهم في تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد. ويمكن أن تساعد تحويلات الدخل المنتظمة أيضا في تشجيع القدرات الإنتاجية للأعمال الحرة، والزيادة في المشاركة في سوق العمل^(١٤).

(١١) منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبادل التجارب الابتكارية: التجارب الناجحة للحد الأدنى للحماية الاجتماعية Sharing Innovative Experiences: Successful Social Protection Floor experiences، (نيويورك، ٢٠١١).

(١٢) منظمة العمل الدولية، "هل يمكن للبلدان المنخفضة الدخل أن تتحمل تكلفة الضمان الاجتماعي الأساسي؟" (Can low-income countries afford basic social security?) (جنيف، ٢٠٠٨).

(١٣) موجز السياسات الصادر عن مكتب العمل الدولي، "الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الأهداف والمؤشرات" (Social protection floors in the post-2015 agenda: targets and indicators)، (جنيف، ٢٠١٤).

(١٤) ورقة العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية "آثار التحويلات الاجتماعية غير المبنية على دفع اشتراكات في البلدان النامية: موجز" (Effects of non-contributory social transfers in developing countries: a compendium)، (جنيف، ٢٠١٠).

وتعزيز التنمية المحلية وإيجاد فرص العمل^(١٥).

٣٦ - وبالإضافة إلى الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، تظل الاستثمارات في التعليم الجيد على جميع المستويات بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر. واستثمرت أموال كبيرة في توفير التعليم الابتدائي العام، وهو ما أدى إلى تحسن كبير في فرص الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، لا بد من القيام باستثمارات أكبر في تحسين نوعية التعليم. فأكثر من نصف أطفال العالم الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة أو القيام بعمليات الحساب الأساسية ملتحقون بالمدارس^(١٦). والاستثمارات في تدريب المعلمين من أجل توسيع مجموعة المعلمين المؤهلين ضرورية. ومن المهم أيضا ضمان حصول الأطفال على الطعام المغذي واللوازم المدرسية. وتكتسي أيضا الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية للمدارس، بما في ذلك ضمان تمكين الفتيات والفئات الأكثر تهميشا من الالتحاق بالمدارس، أهمية فائقة. وهذا يعني أن المرافق المنشأة يجب أن تستجيب لاحتياجات الفتيات والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي يتطلب قاعات دراسة يسهل الدخول إليها وأساليب تدريس ملائمة، فضلا عن كفالة توفير مرافق الصرف الصحي المناسبة.

جيم - سياسات سوق العمل

٣٧ - لئن كانت الاستثمارات المعززة في التعليم والتدريب الجيدين تساهم في الحد من عدم المساواة في الأجور، فإن وضع حد أدنى كافٍ للأجور، وحماية مؤسسات التفاوض الجماعي، وتخفيض العمالة في القطاع غير الرسمي، وتوفير حماية العمالة واستحقاقات البطالة كلها تدابير أثبتت جدواها في الحد من أوجه عدم المساواة في الأجور ومن الفقر.

٣٨ - ومن شأن تأمين حد أدنى للأجور ملائم للعيش أن يساعد على الحد من الفقر في أوساط العمال. ويختلف الحد الأدنى الأمثل للأجور باختلاف السياقات الوطنية والمحلية، ولا يمكن وضعه بفعالية إلا من خلال الحوار والتفاوض الاجتماعيين الوافيين فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.

٣٩ - وتتجه النقابات العمالية النشطة وغيرها من أشكال التفاوض الجماعي إلى زيادة متوسط الأجور والحد من عدم المساواة فيها. وعلى العكس من ذلك، ساهم الانخفاض في بعض البلدان في معدلات الانضمام إلى النقابات في زيادة عدم المساواة في الأجور، ولا سيما

(١٥) Michael Samson, "The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries", in Building Decent Societies. Rethinking the Role of Social Security in Development, Peter Townsend, ed. (Geneva, ILO, 2009).

في صفوف الرجال. غير أن جدوى التفاوض الجماعي والانضمام إلى النقابات تكون ضئيلة عندما يشتغل الكثير من العمال خارج القطاع الرسمي.

٤٠ - ولذلك، فإن الحد من العمل في القطاع غير الرسمي عنصر أساسي من عناصر ضمان العمالة الكاملة والعمل اللائق من أجل الحد من الفقر. ومن شأن تنمية المهارات أن تساعد كثيرا في الحد من العمل في القطاع غير الرسمي لأنها تعزز قابلية التوظيف في القطاع الرسمي. ويمكن لبيئة تنظيمية مواتية تدعم مباشرة الأعمال الحرة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا أن تجعل العمال يتجهون نحو قطاعات غير القطاعين غير الرسمي والزراعي^(١٦). ولكن، بالرغم من أن الحد من العمل في القطاع غير الرسمي هو الهدف النهائي، فيجب عمل المزيد من أجل ضمان حماية العمال في القطاع غير الرسمي خلال الفترة الانتقالية. ومن المهم إيجاد سبل لإدراج العمال العاملين لحسابهم الخاص والمعتمدين على ذلك في نظم الاستحقاقات المتعلقة بالعمالة.

٤١ - وتوفر حماية العمالة عنصرا آخر من عناصر تأمين الدخل يمكن أن يساعد على إبقاء الأشخاص فوق خط الفقر. وتحدد التشريعات المتعلقة بحماية العمالة القواعد المتبعة في استقدام وفصل الموظفين بهدف الحد من الممارسات التعسفية. ويعزز توفير استحقاقات البطالة أيضا تأمين الدخل خلال فترة زمنية معينة بعد إنهاء الخدمة، مما يمكن العمال من الانتقال إلى وظائف جديدة بدون معاناة من حدة الضائقة الاقتصادية التي كانت ستنشأ في غياب هذه الاستحقاقات.

دال - التصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة

٤٢ - يشكل الانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة عنصرا حاسما في الحد الفعال والشامل من الفقر. فبدون معالجة قدرة كوكبنا على تلبية احتياجات الإنسان ودعم الأنشطة الاقتصادية، ستتزايد معاناة أكثر سكان العالم فقرا من جراء الآثار المترتبة على تغير المناخ في حياتهم وسبل كسب معيشتهم. وعلى سبيل المثال، تفاقم الضغوط المتعلقة بالطلب على إمدادات المياه بفعل تقنيات الإنتاج الزراعي الحالية - إذ تشير التقديرات الأخيرة إلى أن المنتجات الزراعية تستهلك نسبة ٩٢ في المائة من المياه العذبة في العالم. ولذلك، فإن أي تغيير في أنماط الإنتاج الموجودة، التي تغلب عليها الزراعة، سيحدث أثارا كبيرة في التوافر العالمي للمياه وقدرة المجتمعات المحلية الفقيرة على الوصول إلى مصادر مأمونة من المياه العذبة.

(١٦) التقرير الخامس (١) لمكتب العمل الدولي، "الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي" (Transitioning from the informal to the formal economy)، (جنيف، ٢٠١٣).

٤٣ - وما التغييرات الهيكلية، مثل التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ وتعزيز الانتقال إلى طرق إنتاج أقل استهلاكاً للموارد، بوسائل منها اتخاذ تدابير مثل الإصلاحات الضريبية البيئية والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة بالبيئة؛ وتحفيز البحوث المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، وتطوير هذه التكنولوجيات ونشرها إلا بعض السبل التي يمكن بها للحكومات أن تعالج بشكل كبير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ويمكن للسياسات الاجتماعية الفعالة أن تؤدي دوراً داعماً قوياً في هذه المرحلة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، من شأن تثقيف وتوعية المستهلكين - ولا سيما منهم الشباب - أن يساعد في التحول إلى أنماط عيش أكثر استدامة من خلال قيام المستهلكين بإعادة التدوير، والحد من هدر الأغذية والإسراف في تغليف السلع، وزيادة استخدام المنتجات التي تكفل المزيد من السلامة البيئية. وينبغي تشجيع وتيسير البرامج التعليمية التي تركز على بناء مهارات جديدة في مجال التكنولوجيات السليمة بيئياً، مما سيمنح لأفراد القوة العاملة المهارات التي يحتاجونها لتقديم خدمات حيوية بمزيد من الكفاءة إلى عدد أكبر من الناس وبتكلفة بيئية أقل. وأخيراً، يتيح تشجيع إدارة أكثر استدامة للنظم الإيكولوجية على صعيد المجتمعات المحلية المزيد من الفرص من أجل تغيير أنماط الاستهلاك الضارة، والقيام في الوقت نفسه، بإيجاد فرص عمل جديدة. وتحاول برامج مثل برنامج المنح الخضراء في البرازيل إعادة تنظيم هياكل الحوافز المخصصة للمجتمعات المحلية التي تتعامل بانتظام مع النظم الإيكولوجية الهشة بهدف اتباع أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة تدعم ازدهارها على المدى الطويل، بدلاً من أن تقوضه.

خامساً - تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الوكالات لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر

٤٤ - يستلزم تنفيذ السياسات التي نوقشت أعلاه بذل جهود كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، استُخدمت خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بتنفيذ العقد الثاني من أجل تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساندة الدول الأعضاء من خلال تقديم المشورة والدعم البرنامجي. وواصلت تلك الجهود، على نطاق المنظومة، التركيز على إيجاد فرص العمل، والتصدي لمشكلة بطالة الشباب، وتعزيز الوظائف المراعية للبيئة، وضمان المساواة في سوق العمل.

ألف - تعزيز زيادة التوعية بالعمالة والعمل اللائق كاستراتيجية إنمائية فعالة للحد من الفقر

٤٥ - ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تبرز، من خلال دعمها للهيئات الحكومية الدولية وتقريرها ودراساتها، الدور الهام للعمالة والعمل اللائق في القضاء على الفقر.

٤٦ - وعقدت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الثانية والخمسين، حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية "التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع". وأتاحت حلقة النقاش فرصة لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة في الحوار من أجل تعميق فهمهم لدور التمكين في الحد من الفقر وتشجيع توفير فرص العمل اللائق للجميع. وقام أصحاب المصلحة بتبادل الخبرات بشأن تنفيذ سياسات واستراتيجيات شاملة تتيح تمكين ومشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية الذين يعانون من الضعف.

٤٧ - وحذرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها المعنون "مسائل عدم المساواة: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣" من التهديد الذي يشكله تزايد عدم المساواة بالنسبة للنمو الاقتصادي الشامل الغني بفرص العمل والتنمية المستدامة. وشدد التقرير على أن الحد من عدم المساواة وتعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع ينبغي أن يكونا هدفا لسياسات الاقتصاد الكلي وكذلك السياسات الاجتماعية. وفي "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٣: تحديات التنمية المستدامة"، تمت أيضا مناقشة إيجاد فرص للعمل في المناطق الحضرية، باعتباره أحد عناصر التنمية المستدامة. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشة أن الاستثمار في التحولات الصناعية المراعية للبيئة من شأنه أن يوفر فرصة هامة لزيادة الوظائف في جميع أنحاء العالم، ولا سيما للشباب.

٤٨ - وعقد رئيس الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى للجمعية في أيار/مايو ٢٠١٤، شمل عقد حلقة نقاش للخبراء في إطار العقد الثاني للقضاء على الفقر. وركزت المناقشات على موضوع العقد الثاني، ألا وهو تحقيق القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، واستكشفت تلك المسائل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ - وقدم "تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١٣: فرص العمل"، الذي أعده البنك الدولي أدلة تحليلية على دور فرص العمل بوصفها حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا لما جاء في التقرير، لئن كان الناس يعملون من أجل الخروج من دائرة الفقر، فإن الوظائف لا تنحصر قيمتها في ما تدرّه من دخل؛ فهي تحدث تحولا في ما نقوم به وفي ماهيتنا بالإضافة إلى ما نكسبه منها. وأكد التقرير أيضا على أن بعض الوظائف جيدة من

أجل التنمية بوجه خاص بسبب الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تولدها. وإلى جانب التعميم الواسع النطاق لهذه الرسائل المحدّدة، أنتج البنك الدولي ونشر على نطاق واسع عددا من المجلدات المصاحبة التي تركز على جوانب مواضيعية أو إقليمية.

٥٠ - ويُنصُّ تقريران لمنظمة العمل الدولية، هما "تقرير عالم العمل لعام ٢٠١٤: التنمية المصحوبة بإيجاد فرص العمل" و "اتجاهات العمالة العالمية في عام ٢٠١٤"، أن حالة أسواق العمل العالمية لا تزال متفاوتة وهشة، إذ لم يُحرَز سوى قدر ضئيل من التقدم في الحد من الفقر وأشكال العمالة الهشة مثل الوظائف غير الرسمية والعمل غير المصرح به. وشدد التقريران على الحاجة إلى استراتيجيات تمزج بين التدابير القصيرة الأجل، مثل سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل الملائمة للعمالة، وتدابير إضافية ترمي إلى التصدي للاختلالات على المدى الطويل.

٥١ - وفي عام ٢٠١٣، أصدر المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً مشتركاً معنوناً "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة". ويدرس التقرير الاتجاهات في أسواق العمل العربية على مدى العقدين اللذين سبقا الربيع العربي في عام ٢٠١١، ويقدم مجموعة من التوصيات في مجال السياسات إلى الحكومات والعمال وأصحاب العمل في المنطقة. ويحدد إيجاد فرص العمل اللائق على أنه مسألة جوهرية في التنمية المستدامة والعادلة.

٥٢ - وأنجزت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دراسات لحالات فردية وبحوثاً ووثائق توجيهية ومواد إعلامية وأشرطة فيديو ترمي إلى التوعية بأهمية العمالة الريفية اللائقة. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامجها الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا من أجل تعزيز إيجاد وظائف مراعية للبيئة ولائقة من أجل الشباب، وتحسين الأمن الغذائي عن طريق إنشاء مؤسسات مستدامة في المناطق الريفية في جميع أنحاء أفريقيا.

باء - تعزيز بناء القدرات

٥٣ - قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بتنسيق مجموعة من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن موضوع "تعزيز معاهد التدريب التابعة للحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا". وتم خلال حلقات العمل تلك تبادل أفضل الممارسات، وتعزيز التواصل وتشجيع وضع جدول أعمال موحد حتى تتمكن

الحكومات من التصدي للمشاكل الحضرية المعاصرة، مثل الفقر في المناطق الحضرية. ونشر أيضا موئل الأمم المتحدة مؤخرا تقريرا معنونا ”الشوارع كأدوات للتحويل الحضري في العشوائيات: نهج ينطلق من الشوارع للارتقاء بالعشوائيات على نطاق المدن“ لتعزيز تحسين إدماج الأحياء الفقيرة غير الرسمية في النسيج المادي للمدن وتمكين تلك المناطق من الحصول على فرص أفضل للوصول إلى الاقتصاد الرسمي والاندماج في الهيكل الاجتماعي للمدن التي تقع فيها.

٥٤ - وبدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والتحالف الآسيوي للحق في السكن، قام موئل الأمم المتحدة أيضا بإعداد سلسلة من الأدلة الإرشادية السريعة لمقرري السياسات بشأن توفير السكن للفقراء في آسيا لمساعدة المسؤولين الوطنيين والمحليين في المدن على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسة العامة للإسكان يستفيد منها الأشخاص الذين يعيشون في فقر. ونظرا لما أعقب ذلك من طلب جرى أيضا إعداد سلسلة مماثلة من الأدلة الإرشادية المتعلقة بإسكان الفقراء في المدن الأفريقية.

٥٥ - ونشرت منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٣، الطبعة الثانية من ”إرشادات بشأن كيفية معالجة العمالة الريفية اللائقة في الأنشطة القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة“، ونشرت بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، تقريرا معنونا ”إرشادات بشأن معالجة مسألة عمل الأطفال في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية“.

٥٦ - وفي الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان ليما نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة، وأكدت من جديد التزامها نحو اليونيبدو وأنشطتها في مجال دعم التصنيع كاستراتيجية للتنمية مشبعة بفكرة توفير فرص للإدماج الاجتماعي، بما في ذلك تمكين النساء والشباب. وفي عام ٢٠١٣، نشرت اليونيبدو أيضا دليلا للممارسين معنونا ”تطوير سلاسل القيمة على نحو يراعي مصالح الفقراء“ بهدف تصميم وتنفيذ مشاريع في مجال الصناعة الزراعية، بناء على استعراض للممارسات المتبعة في مشاريع تطوير سلاسل القيمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقاسم الخبرات المكتسبة من عدد من دراسات الحالات الفردية وإجراء مشاورات مع الخبراء في المجال.

٥٧ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع منظمة العمل الدولية في تنفيذ مشروع بشأن ”تعزيز القدرات على وضع وتحليل مؤشرات العمل اللائق“ في بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وكوستاريكا، ونيكاراغوا. ويهدف المشروع إلى تعزيز وقياس العمل اللائق عن طريق تعزيز تحسين التعاون بين المؤسسات

الوطنية، وتوفير التدريب التقني للنظرء الحكوميين. واضطلع المقرر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك أيضا بعمل تحليلي من أجل تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على اعتماد سياسات تهدف إلى تهيئة وتعزيز العمل اللائق.

٥٨ - ويعد منبر المعارف المتعلقة بفرص العمل الذي يديره البنك الدولي جهة جديدة يقصدها الممارسون وصانعو السياسات الذين يبحثون عن حلول عملية متعددة القطاعات وقائمة على الأدلة للتحديات المتعلقة بتوفير فرص العمل في جميع أنحاء العالم. وساعد المنبر على إقامة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين بلدان الشمال والجنوب، وقام بدعم الشبكات الإقليمية المعنية بفرص العمل في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وبإنشاء مجموعة من المنظمات والأفراد ستقود نهجا متعدد الأبعاد في إعداد برنامج توفير فرص العمل.

٥٩ - وقام البنك الدولي أيضا بتعزيز بناء القدرات لإيجاد فرص للعمل من خلال الشراكة العالمية من أجل تشغيل الشباب لإعداد ونشر الأدلة المتعلقة بنتائج عمالة الشباب والبرامج الفعالة للتصدي للتحديات التي تواجه الشباب خلال انتقالهم إلى الحياة العملية. وتجمع الشراكة بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم واضعو السياسات والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأفرقة الاستشارية المعنية بالشباب. وتدعم توفير المساعدة التقنية للحكومات المحلية، والمشاريع الرائدة المبتكرة، والجهود المبذولة لبناء القدرات من أجل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، مع التركيز على أفريقيا والشرق الأوسط باعتبارها مناطق تحتاج إلى أدلة أفضل بشأن النهج الفعالة لتعزيز عمالة الشباب.

٦٠ - وقدمت شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٧) الدعم المالي والتقني إلى مشاريع الأفرقة القطرية التي تعزز توفير فرص التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الجولة الأولى من التمويل كانت هذه المشاريع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتونس، وبلدان المحيط الهادئ الجزرية، بينما يجري حاليا استعراض مقترحات الجولة الثانية.

(١٧) الكيانات المشاركة في الشراكة هي منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. ويضطلع فريق مكافحة الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الأمانة الفنية للشراكة.

جيم - تقاسم أفضل الممارسات في مجال تعزيز العمالة وتوفير العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي

٦١ - تعتبر قاعدة بيانات برامج تشغيل الشباب، التي أنشأها البنك الدولي والوزارة الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة العمل الدولية أول قاعدة بيانات شاملة تقوم بتوفير معلومات مقارنة بشأن التدخلات المتعلقة بعمالة الشباب على الصعيد العالمي. وتشمل قاعدة البيانات أكثر من ٦٠٠ برنامج من برامج تشغيل الشباب من حوالي ٩٠ بلدا وتوثق تصميم البرامج وتنفيذها والنتائج المحرزة، وتسهم إسهاما كبيرا في تحسين تقييم أثر التدخلات المتعلقة بتشغيل الشباب وتعزيز أساس تخطيط المشاريع وإدارتها ورصدها استنادا إلى الأدلة.

٦٢ - وكان إنشاء شبكة إقليمية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الاقتصاد الأخضر هو أحد النواتج الرئيسية التي حققها المؤتمر المعني بموضوع "الاقتصاد الأخضر كأداة للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في منطقة البحر الكاريبي" الذي عقد في سانت لوسيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. واشتركت وزارة التنمية المستدامة في سانت لوسيا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة المؤتمر. وستكون الشبكة الإقليمية الجديدة بمثابة منبر لتبادل الخبرات الوطنية، مما يزيد من تعزيز التعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي وفيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة العمل الدولية أيضا بإصدار تقرير مشترك عن حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتضمن تحليلا للتحديات والابتكارات في مجال التدريب المهني ويركز بوجه خاص على الكيفية التي تستخدم بها مؤسسات التدريب في المنطقة التغير التكنولوجي للوفاء بمتطلبات أسواق العمل الأكثر تنوعا.

دال - دعم إدماج العمل اللائق والقضاء على الفقر في السياسات والبرامج الوطنية والدولية

٦٣ - تواصل منظمة الأغذية والزراعة التعاون مع منظمة العمل الدولية في الشراكة الدولية للتعاون في مجال عمل الأطفال في الزراعة، وفي تنظيم اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال. وتم أيضا الاضطلاع بمبادرات مشتركة على الصعيد القطري، بما في ذلك إجراء البحوث، ودعم السياسات وتخطيط الأعمال في إطار جهود دعم خطط العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال، في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكمبوديا، ولاو، ومالي، وملاوي، والنيجر. وساهمت منظمة الأغذية والزراعة في وضع وتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن الشباب التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وهي أيضا جزء من شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين

الوكالات، التي تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية رئاستها بصفة دائمة. وتتعاون أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل مؤتمرها العالمي المقبل بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في المسائل المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٤ - ودعمت مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في السياسات الوطنية وأطر الميزانية في ٢٥ بلدا وأذنت ببداية مرحلة جديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتعمل المبادرة من خلال المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وبالتعاون مع الوكالات والمبادرات الأخرى، من قبيل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وموئل الأمم المتحدة والشاركة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر، على كفالة تحسين نوعية وكمية الاستثمار العام والخاص من أجل الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك إيجاد فرص عمل خضراء في القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

٦٥ - وأنجز أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنجاح برنامجهما المشترك في إطار مبادرة التكيف مع تغير المناخ والتنمية الذي أدى إلى حفز الاقتصادات المحلية وتعزيز سبل كسب العيش والدخل التي تركز على التكيف القائم على النظم الإيكولوجية والزراعة الحافظة للموارد في ١١ بلدا أفريقيا، بما في ذلك تهيئة العديد من الوظائف للنساء والشباب الذين لا يملكون أرضا.

٦٦ - ويواصل البرنامج الإنمائي المشاركة النشطة في أعمال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب، ولا سيما في فريقها الفرعي المعني بعمالة الشباب وتنظيم الأعمال الحرة، ويقود الجهود الرامية إلى دعم الإصلاحات المؤسسية من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى مباشرة الشباب للأعمال الحرة، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق والتمويل والموارد الأخرى.

٦٧ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء، ومنها بوتان، ورواندا، وموزامبيق، ونيجيريا، لضمان الدمج الفعال للعمل اللائق في أطر السياسة العامة. وشملت تلك البرامج بناء قدرات قطاع التعليم لزيادة إمكانية التوظيف ومباشرة الأعمال الحرة؛ ودعم التدريب المهني لسكان الريف؛ وتحليل أسواق عمل الشباب وتنظيم معارض فرص العمل وتوفير منتديات لمناقشة السياسة العامة بهدف معالجة مشكلة بطالة الشباب.

٦٨ - وجنبا إلى جنب مع حكومة أوروغواي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مونتيفيديو، في آب/أغسطس ٢٠١٣. وأقر المؤتمر "توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية"، الذي التزمت فيه البلدان بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك سياسات الاستثمار في توفير العمل اللائق وتنظيم برامج تدريبية خاصة للشباب؛ وتعزيز السياسات العامة الرامية إلى تحقيق المساواة في سوق العمل، من قبيل الاعتراف بالقيمة الإنتاجية لأعمال الخدمة والرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر؛ وتقديم المساعدة والحماية لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٦٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت حكومة البرازيل ومنظمة العمل الدولية المؤتمر العالمي الثالث حول عمل الأطفال. واعتمد المشاركون "إعلان برازيليا بشأن عمل الأطفال"، الذي يدعو إلى اتباع نهج متكامل لإزاء القضاء على عمل الأطفال من خلال التركيز على أسبابه الجذرية الاجتماعية - الاقتصادية.

٧٠ - وأنشأ البنك الدولي وحدة عاملة متعددة القطاعات معنية بتوفير فرص العمل وذات مسؤولية رئيسية عن تعزيز إدماج برنامج توفير فرص العمل في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، ولبناء القدرات على الصعيد العالمي من أجل وضع سياسات فعالة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البنك الدولي دورته السنوية بشأن سياسات سوق العمل لكبار صانعي السياسات، والموظفين التقنيين بالأجهزة الحكومية، وباحثين من مؤسسات أكاديمية، ومؤسسات التدريب، ونقابات العمال ومجموعات أرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمسائل المتعلقة بالعمالة وتوفير فرص العمل.

٧١ - ومع اقتراب الموعد النهائي المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمد كثير من البلدان إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لتركيز الجهود على تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمالة. وبالإضافة إلى العمل الجاري في بلدان مثل أرمينيا، وبوتان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وكوستاريكا تم إطلاق عمليات إطار التعجيل التي تركز على العمالة في الجمهورية الدومينيكية وزامبيا. وتركز العملية في الجمهورية الدومينيكية على مجموعة واسعة النطاق من المسائل المتعلقة بالعمل اللائق، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، ووضع حد أدنى للأجور، والتدريب التقني وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي الوقت نفسه ثمة تركيز شديد في زامبيا على الشباب، ومصادر الرزق في المناطق الريفية.

٧٢ - واستجابت منظمة العمل الدولية واليونيبدو لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، بالتركيز على المسائل المتعلقة بالعمالة وسبل كسب الرزق من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني. ونشر المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية تقريرين في عام ٢٠١٤ معنونين "تقييم أثر اللاجئين السوريين في لبنان وظروف تشغيلهم" و "أثر أزمة اللاجئين السوريين على سوق العمل في الأردن: تحليل أولي"، ويتضمنان توصيات تتعلق بتحسين فرص العمالة وكسب الرزق للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. وعملت اليونيبدو مع المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين، ووفرت الدعم لسبل كسب العيش، والتدريب على مباشرة الأعمال الحرة مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

هاء - تعزيز الرعاية الاجتماعية

٧٣ - في آذار/مارس ٢٠١٤، قام رؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمة العمل الدولية بتوجيه رسالة مشتركة إلى المنسقين المقيمين تحثهم على تقديم دعمهم لتصميم وتنفيذ مبادرات الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني. وشجعت الرسالة الأفرقة القطرية على دعم الحوارات الوطنية بشأن تصميم وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، ودعم عمليات تقييم الاحتياجات إلى الحماية الاجتماعية وفجوات توفيرها، وتعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بوصفها أدوات للتنمية الشاملة والمستدامة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبذل الجهود لتحسين جمع البيانات بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. وانتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا من تقديم منح لمشاريع الحماية الاجتماعية في إطار الصندوق الاستئماني المواضيعي المعني بمكافحة الفقر في عام ٢٠١٣. وخصص الصندوق مليوني دولار من أجل تمويل ١٨ مشروعا قطريا بالإضافة إلى ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم المبادرات الإقليمية التي يقودها قادة ممارسات مكافحة الفقر في مراكز الخدمات الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي.

٧٤ - وعقدت منظمة العمل الدولية حلقة دراسية إقليمية لمدة ثلاثة أيام بعنوان "نظرة جديدة إلى الحماية الاجتماعية في عالم عربي متغير" في أيار/مايو ٢٠١٤، ووافق المندوبون خلالها على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحقيق التغطية الشاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، قامت منظمة العمل الدولية أيضا بنشر التقرير العالمي الأول عن عمل الأطفال المعنون "الضعف الاقتصادي والحماية الاجتماعية ومكافحة عمل الأطفال". وضم التقرير بحثا بشأن عمل الأطفال، والحماية الاجتماعية، وروج لما تحمله الحماية الاجتماعية من إمكانات لمعالجة مسألة عمل الأطفال. وناقش أيضا دور أوجه الضعف الاقتصادي

المرتبطة بالفقر - الصدمات الاقتصادية والمرض والشيخوخة - في جعل الأسر المعيشية عرضة لاستغلال أطفالها في عمالة الأطفال وبحث أثر التحويلات النقدية، وبرامج العمالة العامة والتأمين الاجتماعي وغيرها من مبادرات الحماية الاجتماعية على عمالة الأطفال.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - رغم أن التقدم المحرز في الحد من الفقر كان ملحوظا في بعض المناطق والبلدان، فما زال تفاوت التقدم بين المناطق وداخل البلدان مصدر قلق كبير. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للتأكد من أن الهدف المتمثل في القضاء على الفقر يرتبط بصياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جميع مستويات صنع القرار. وللقضاء على الفقر المدقع، ينبغي للجهود المتعلقة بالسياسات على الصعيد دون الوطنية والوطنية والإقليمية والدولية أن تتجاوز معالجة أعراضه إلى بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لاستدامة جهود القضاء على الفقر. ويتعين أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي متسقة مع السياسات الأخرى الرامية إلى معالجة الواقع الاجتماعي والبيئي في إطار جهد متكامل صوب تحقيق النمو الشامل للجميع والمتسم بالإنصاف والاستدامة الذي يولد العمالة اللائقة والمنتجة. وينبغي للإنفاق العام أن يعطي الأولوية للاستثمار في التنمية البشرية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وبناء نظم شاملة للحماية الاجتماعية.

٧٦ - وتوفر المداورات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة سانحة لإعادة صياغة نهج القضاء على الفقر على نحو يعزز إحراز تقدم أكثر توازنا وشمولا على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن ينعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر على نحو كاف في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتعد العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع عنصرين أساسيين في هذا النهج الكلي ثبتت جدواهما.

٧٧ - وبينما تراعي التوصيات التالية الاختلافات في السياقات الوطنية، فرما تود البلدان النظر فيها خلال السعي إلى القضاء على الفقر:

(أ) وضع استراتيجيات وطنية من أجل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، لا سيما للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية وغيرهم من الفئات المهمشة والضعيفة؛

(ب) مواصلة السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف الذي يدعم التحول الهيكلي للاقتصادات صوب تحقيق مستويات مرتفعة من

الإنتاجية بصورة مطردة في جميع القطاعات والأنشطة، من خلال وسائل تشمل بناء القدرة على الصمود عن طريق توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة والعمالة في القطاع غير الرسمي؛

(ج) الحد من أوجه عدم المساواة في الفرص والنتائج بين الفئات الاجتماعية والسكانية، بما في ذلك أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبناء القدرة على الصمود عن طريق القيام، في جملة أمور، بتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتمكين الفئات المهمشة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، ومن خلال تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني، ولا سيما الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛

(د) كفالة تمكين جميع الأفراد، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة والفئات الاجتماعية المهمشة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والشباب والمرأة من خلال الحصول على التعليم الجيد، وتطوير المهارات والتدريب المهني. بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل، وضمان أن توفر جميع المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية بيئات تعلم آمنة وصحية، وغير تمييزية، وتمكينية للجميع؛

(هـ) إيجاد ثقافة تقوم على أساليب العيش المستدامة، بسبل من بينها إذكاء وعي المستهلك، والحوافز الضريبية وغيرها من السياسات المغيرة للسلوك.